



اسم المقال: أثر قوانين الحجر في تنظيم الحرية الاقتصادية للفعات الاجتماعية وال المجالات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الإسلامي

اسم الكاتب: م. عبدالله محمد قادر جبرائيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3150>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 23:17 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدراة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## أثر قوانين الحجر في تنظيم الحرية الاقتصادية للفئات الاجتماعية وال المجالات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الإسلامي

عبد الله محمد قادر جبرائيل

مدرس - قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة صالح الدين

### المستخلص

تعد الحرية الاقتصادية أحد أهم القواعد الأساسية لكل نظام اقتصادي مهما كانت فلسفةه الاقتصادية، وباعتبار الاقتصاد الإسلامي أحد هذه الأنظمة الاقتصادية فإنه اهتم كثيراً بهذه القاعدة ووضع لها قوانين و أحكام كثيرة لتنظيمها وتنظيمها، ولاشك أن قوانين الحجر تعد إحدى هذه القوانين والتعليمات التي وضعها لبيان وتوسيع مديات الحريات الاقتصادية التي تعطيها للأفراد والجماعات المختلفة لخوض النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهكذا فإن قوانين الحجر تأتي لتحقيق كلًا من المصالح الفردية والجماعية بشكل منفرد وكليهما في آن واحد وكذلك لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع ولضمان تحقيق التطور والتقدم الاقتصادي بشكل مستمر.

### The Effects of Interdiction Laws on Determination of Economic Freedom For Social Levels and Different Economical Domains in the Islamic Economy

Abdullah M. Q. Jubraeel

Lecturer

Department of Economic

University of Salah Al – Din

### Abstract

Economic freedom is expected to be one of the most fundamental bases of any global economic system, whatever economic philosophy was. As any economic system, Islamic economy has embarked on giving a great potential to the economic freedom. The Islamic economy has put rules of interdiction to organize the limits of this sort of freedom. Thus, undoubtedly rules of interdiction have been regarded to achieve individual and collective interests as well as both targets similarly. They also achieve economic and social welfare for all individuals of the society and the economic progress and development progressively.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد لحثوانين الحجر أهمية كبيرة وبالغة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، لكونها تولي اهتماماً متوازناً بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، وتعمل على إيجاد التكامل والترابط بينهما، ففي الجانب الاجتماعي تقوم بتشريح جسم المجتمع الإسلامي وتقسيمه إلى جزيئات - فئات - عديدة لبيان الكيان الاقتصادي لكل جزء منها، وفي الجانب الاقتصادي تقوم بتنظيم النشاطات والعمليات الاقتصادية والنفقات الاستهلاكية والاستثمارية وحتى النفقات الواجبة ونفقات التطوع لجميع هذه الفئات، ثم قيامها على ضوء هذا الترابط بترتيب وتنظيم الحرية الاقتصادية لكل فئة من هذه الفئات ، وعدم فسح المجال أمامها للدخول العشوائي وغير المنطقي إلى النشاطات الاقتصادية، وكذلك حمايتها من عدم الإجحاف بحقها وإجحافها بحق غيرها على وفق قاعدة عدم الضرر والإضرار - الشرعية، لتكون كل فئة منها عنصراً فعالاً وبنائياً في عمليات التطور والتنمية لاقتصاد الأمة.

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بعدم وضوح مديات و أبعاد وحدود الحرية الاقتصادية لعلماء الاقتصادي عصرنا هذا و التي يمنحها الاقتصاد الإسلامي من خلال قوانين الحجر لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي، بسبب عدم دراستها أصلاً أو بالشكل المطلوب في كليات الإدارة والاقتصاد المختلفة، وكذلك تتمثل بعدم وضوح مقوله (الحرية الاقتصادية المقيدة وغير المطلقة التي يمنحها الاقتصاد الإسلامي للفئات المختلفة من المجتمع ) لدى الكتاب والباحثين في هذا المجال في الوقت الذي وضحتها الشريعة الإسلامية بشكل مسهب عبر قوانين الحجر .

## هدف البحث

يسهدف البحث توضيح حدود ومديات الحرية الاقتصادية المقيدة وغير المطلقة التي يمنحها الاقتصاد الإسلامي للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الإسلامي، والأسباب التي تؤدي إلى تقليلها وتمددها لأجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية .

## منهجية البحث

استخدم الباحث كلاً من منهجي الاستقراء والاستباط للوصول إلى الاستنتاجات الاقتصادية المتعلقة بمضمون البحث والتحويرات الضرورية من اللغة الفقهية إلى اللغة الاقتصادية لأجل تبسيط وتسهيل عمليات الاستفادة من الأحكام الفقهية المتعلقة بالحجر من قبل الاقتصاديين، هذا فضلاً عن استخدام منهج التحليل

النظري لدراسة الأحكام المستمدة من القرآن والسنة وأقوال مجتهدي المذاهب الإسلامية المالكي والحنفي والشافعى والحنفى ، لأجل الولوج إلى منابع هذه الأحكام بشكل شامل، والخروج بنتائج صحيحة عن مديات الحرية الاقتصادية التي تمنحها الشريعة للفئات المحجور عليها من المجتمع الإسلامي.

### أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أنه يخرق ويمحو الحجاب الحاجز الموجود بين العلوم الفقهية والعلوم الاقتصادية، لأجل التعبير عن الأفكار الاقتصادية داخل الفقه الإسلامي بمفاهيم اقتصادية معاصرة، ومن ثم الاستنتاج بقوانين فقهية اقتصادية تعد الأساس لبناء النظام الاقتصادي الذي يستهدف الاقتصاد الإسلامي إنشاؤه، وإن قوانين الحجر ذات الأحكام العديدة في الفقه الإسلامي المعروفة لدى الفقهاء لها - يمثل واضح على ذلك ، إذ إنها غير معروفة لدى الأوساط الاقتصادية المعاصرة بالشكل المطلوب، إنتم يخض فيها - على حد علم الباحث في البحوث المنشرة عن الاقتصاد الإسلامي بشكل ملفات وكذلك في الانترنت - الباحثون والكتاب على الرغم أهميتها ومكانتها في آية سيداسات أو إجراءات اقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، لهذا فـا هذا البحث ومن خلال شرحه لهذه القوانين يأتي ليثبت بأن هذا الاقتصاد يعتمد في تشريعاته و أحكامه المختلفة على جذور متعددة إلى الشرائع الموجودة في المجتمع الإسلامي كافة من دون إهمال وأنفضيل بعضها على بعض ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن قوانين الحجر تأتي لتميز الاقتصاد الإسلامي عن جميع الشرائع و الاقتصادات الوضعية، حيث لم يستطع الوضعيون وعبر التاريخ وإلى الآن وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية لديهم أن يولجوا أنفسهم بهذا الشكل الدقيق من النشاطات الاقتصادية من خلال الفئات المختلفة للمجتمع، أي لم يستطعوا أن يقوموا باكتشاف وبإيجاد العلاقة الوثيقة بين الأنظمة الاجتماعية والقوانين التي تحكم الاقتصاد الوطني كالذي تحقق قوانين الحجر في الشريعة الإسلامية، بعبارة أخرى إن كلام التخطيط المركزي للأنظمة الاشتراكية - المنهارة السابقة للتخطيط التأشيري للأنظمة الرأسمالية المعاصرة لم يستطعوا الولوج إلى جميع الخلايا الاجتماعية المجتمع، وتفعيل جميع ثرواتها لا جل تحقيق الرفاه والطمأنينة الاقتصادية والاجتماعية والذي يتحقق الاقتصاد الإسلامي من خلال الأحكام المختلفة للحجر - أو قوانين الحجر الاقتصادية .-

### خطوات البحث

قام الباحث في بداية بحثه بتفسير لمعنى اللغوي والشرعى لكلمة (الحجر)، ثم بين أسباب استعانته بآراء المذاهب الإسلامية، ووضح المعنى الاقتصادي لقوانين الحجر، وبعدها قسم متن البحث إلى مباحثين متكاملين الأول بعنوان: (نماذج من الفئات الاجتماعية وعلاقتها بقانون الحجر ) والثاني بعنوان : (الولاية الاقتصادية

على المحجور عليهم ) ، ففي المبحث الأول اختار الباحث عشر فئات اجتماعية مختلفة من كتب الشريعة بوصفها نماذج مختارة وواضحة من المجتمع الإسلامي لتطبيق قوانين الحجر عليها وبيان الحرية الاقتصادية التي يمنحها الاقتصاد الإسلامي لكل واحدة منها، وذلك عبر عشرة مطالب مختلفة وبالعناوين الآتية:

- الحجر على الصغير.
- الحجر على المجنون.
- الحجر على المعتوه.
- الحجر على المغفل.
- الحجر على الفاسق.
- الحجر للمصلحة العامة.
- الحجر على المريض مرض الموت.
- الحجر على الزوجة.
- الحجر على المفلس.
- الحجر على السفيه.

ثم قسم المبحث الثاني إلى مطلبين، تناول في الأول الولاية الاقتصادية في الفقه الإسلامي وعلاقتها بالكيان الاقتصادي لأفراد المجتمع، في تضمن الثاني الوظائف الاقتصادية لقوانين الحجر ، وأخيراً سجل الباحث الملاحظات والاستنتاجات التي توصل إليها من خلال البحث.

### **المعنى اللغوي والشرعى للحجر**

من الناحية اللغوية هناك عدة معانٍ لكلمة الحجر:

١. الحجر يفتح الحاء يعني التضييق والمنع (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٥)، ويأتي بمعنى العقل لمنعه صاحبه من ارتكاب ما لا يليق به (الباجوري، ١٣٤٣هـ، ٣٧٩).
  ٢. الحجر يكسر الحاء يعني هذه الأشياء : الفرس، حجر إسماعيل، العقل، حجر ثمود، المنع، الكذب، حجر الثوب(الدمياطي)، بدون تاريخ، ٦٩.
- ما من الناحية الشرعية فإنّه يعني منع الفرد من التصرف بثرواته وأمواله (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٦)، والمذاهب الإسلامية المختلفة تناولته وشرحه بإسهاب لبيان موقف الشريعة من أهم مسألة اقتصادية تخص الاقتصاد الجزئي للاقتصاد الإسلامي، وفيما يأتي تعرّيف كل واحده منها:
١. الحنفية: قالوا الحجر: هو عبارة عن منع مخصوص متعلق بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص أو عن نفاذ ذلك التصرف (الجزيري، ١٩٦٠، ٣٤٦)، فإذا باشر المحجور عقداً أو تصرفاً قوله كالبيع أو الهبة لا ينفذ أي لا يلزم ولا يترب عليه حكمه فلا يملك بالقبض (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٦).
  ٢. المالكية: قالوا: إن الحجر صفة حكمية يحكم بها الشارع توجب منع موصوفها من نفاذ تصرفه فيما زاد على قوته، أو تبرعه فيما يزيد على ثلث ماله فشمل

الأول الحجر على الصبي والمجنون والسفهاء والمفلس ونحوهم ، فإن هؤلاء يُمنعون عن التصرف فيما زاد على قوتهم، فإذا باع أحد منهم شيئاً أو اشتراه أو تبرع به وقع تصرفه هذا موقوفاً، لا ينفذ إلا بذن الولي وإجازته ، وشمل الثاني: الحجر على مريض الموت والزوجة فإنهما لا يمنعان من البيع والشراء وإنما يمنعان التبرع فيما يزيد عن ثلث مالهما (الجزيري، ١٩٦٠، ٣٤٧) (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٦).

٣. الشافعية: قالوا: الحجر شرعاً هو منع التصرف في المال لأسباب مخصوصة (الجزيري، ١٩٦٠، ٣٤٧)، فخرج بقوله منع التصرف في المال التصرف في غيره فلا حجر فيه (الباجوري، ١٣٤٣هـ، ٣٧٩)، فللمحgor عليهم أن يتصرفوا في الأمور الأخرى كالخلع والطلاق والظهار والإقرار بما يوجب العقوبة، وكالعبادة البدنية سواء أكانت واجبة أو مندوبة، أما العبادة المالية فإنها لا ينفذ منها الإلزامية كالحج بخلاف المندوبة كصدقة التطوع فإنها لا تتعقد منهم، أما الصبي والمجنون فإنهما لا يصح تصرفهما في شيء مطلقاً.

٤. الحنابلة: قالوا: الحجر هو منع مالك من تصرفه في ماله سواء كان هذا المنع من قبل الشرع كمنع الصغير والمجنون والسفهاء، أو كان من قبل الحاكم كمنع الحاكم المشتري من التصرف في ماله حتى يقضي الثمن الحال عليه (الجزيري، ١٩٦٠، ٣٤٧).

### لماذا آراء المذاهب في هذا البحث الاقتصادي؟

استرشد الباحث بأراء المذاهب الإسلامية فضلاً عن القرآن والسنة ليبين مدى تعمق الفقه الإسلامي في الولوج إلى أدق التفاصيل الضرورية للدخول إلى النشاطات الاقتصادية من قبل أفراد المجتمع الإسلامي ولبيان الأهمية الكبيرة التي يوليهما الفكر الاقتصادي الإسلامي لمسألة الرشد والعقلنة في العمليات الاقتصادية المختلفة من نفاق واستثمار واستهلاك وادخار وغيرها، ولعرض الاجتهادات الاقتصادية الدقيقة لعلماء الإسلام بشأن تلك المسائل الحساسة في الحياة الاقتصادية، ومن ثم الإفادة وإغناء هذا الفكر في وقتنا المعاصر بآراء هؤلاء الأفذاذ من أفراد الأمة.

### ماهية قوانين الحجر

يُكثر علماء الاقتصاد من استخدام كلمة القانون عند شرحهم للمواضيع الاقتصادية المختلفة، ومفهومه عندهم يأتي بمعنى العلاقات الطردية أو العكسية بين ظاهرتين وأكثر من الظواهر الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يقصدون بقانون الطلب أنه (العلاقة العكسية بين ظاهريتي السعر والكمية المطلوبة) (الحسناوي، ١٩٩٠، ٦٠)، وبقانون العرض بأنه (العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة) (الحسناوي، ١٩٩٠، ١٢٢)، وبالقياس على هذا المفهوم يطلق

على العلاقات الاقتصادية بين (الأحكام الشرعية المتعلقة بالحجر) وبين (الفئات الاجتماعية أو المجالات الاقتصادية) التي تطبق عليها هذه الأحكام بقوانين الحجر، كون هذه العلاقات في نظرنا كاقتصاديين تبين لنا نسب الحريات الاقتصادية التي تمنحها الشريعة الإسلامية لهذه الفئات والمجالات المختلفة التي تتراوح بشكل عام فيما بين نسبة (الصفر إلى مئة) بالمئة، فالمجنون والمعتوه والمغفل والمفلس والسفيه عندما يশملون بقوانين الحجر تنزل حرياتهم الاقتصادية إلى الصفر، أما في حالة إفاقتهم ورجوع الرشد الشرعي إليهم فإنهم يمنحون نسبة ٥٠٪ من الحرية الاقتصادية، أما الأطفال الصغار والزوجات في أموال أزواجهم والفسبة ومجالات اقتصادية معينة - لأجل المصالح العامة - فنسبة الحريات الاقتصادية الممنوحة لهم تحددها الأحكام الشرعية، وتتراوح بين الصفر إلى مئة بالمئة ، أما الحرية الاقتصادية الممنوحة للإنسان غير المريض أو المريض مريضاً غير مخوف عليه من الموت فهي نسبة ٥٠٪، أما المريض مريضاً مخوفاً عليه من الموت فهي لا تتجاوز نسبة الثلث أي ٣٣٪ - من التصرف بأمواله إلا بموافقة الورثة، إذن فإن بقوانين الحجر في هذا البحث هي تلك العلاقات الاقتصادية التي تبين لنا نسب الحرية الاقتصادية التي تمنحها الشريعة للفئات الاجتماعية أو المجالات الاقتصادية التي تحجر عليهم بسبب عدم اكتمال الشروط الشرعية فيها والتى تمنحهم الأهلية الاقتصادية للخوض في النشاطات أو العمليات الاقتصادية أو الإنفاق أو البيع والشراء في الأسواق أو غيرها.

وتجدر بالذكر أن عدد المشمولين بقانون الحجر يصل أحياناً إلى ستة أصناف من المجتمع (العربي، من دون تاريخ ، ٤٣) وأحياناً أخرى إلى ثمانية أصناف ومن الفقهاء من يوصلها إلى نحو سبعين صنفاً من الأصناف الاجتماعية (الباجوري، ١٣٤٣، ٣٧٩)، إلى الأصناف الأكثر أهمية هي العشرة التي سوف تخصص محوراً خاصاً لكل واحدة منها على انفراد وعلى النحو الآتي :

**نماذج من الفئات الاجتماعية وعلاقتها بقوانين الحجر**  
 يشتمل هذا الـ مبحث على عشر فئات اجتماعية مختلفة بوصفها نماذج معينة لتطبيق بقوانين الحجر عليها وذلك عبر عشرة مباحث مختلفة وكما يأتي:

### المطلب الأول - الحجر على الصغير

يطلق لفظ الصغير على الإنسان من حين ولادته إلى أن يبلغ الحلم أي حد البلوغ، وسبب الصغر يرجع إلى عدم تكامل القوى المختلفة في الجسم الإنساني، والصغر طور يمر به كل إنسان، و فيه تضع الشريعة الإسلامية الحجر على الصغار لعدم أهليتهم في الاتصرفات الاقتصادية المختلفة، بعبارة أخرى نقول إن عامل الصغر في الإنسان سبب من أسباب سلب الولاية المالية له (سابق، ١٩٨٣، ٤١)، والتي على ضوئه لا يحق للأطفال الصغار القيام بالاتصرفات المالية

المختلفة، لكونهم لا يملكون الرشد والعقل المتوازن لقيامهم بمهمة صيانة وحفظ واستثمار لهم الصيانة لها من الضياع والتبدد، ومن ثم فإنهم لا يصلحون لهذه المهام الكبيرة التي لا تكون إلا من حق البالغين الرشيدين (الباجوري، ١٣٤٣هـ، ٣٨٠).

### دليل وضع الحجر على الصغير

من الأدلة التي يستعن بها لوضع الحجر على الصغير هي:

- قول الله تعالى: [فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِعُ أَنْ يُمْلِأَ هُوَ فَلَيُمْلِأْ وَلِيُمْلِأْ بِالْعَدْلِ] [البقرة: ٢٨٢] وقد فسر الإمام الشافعي رضي الله عنه الضعيف بالصبي (الباجوري، ١٣٤٣هـ، ٣٧٩)، وقوله تعالى: (وَابْنُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنَّ أَنْسُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبَدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا وَمَنْ كَانَ عَنِّيَا فَلَيُسْتَعْفَفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَيُأْكَلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهُدُوهُمْ عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا] [النساء: ٦] هاتين الآيتين تدلان على وجوب وضع الحجر على الصغير سواءً كان يتيمًا أو غير يتيم لعدم توافر أحليه التصرف لديهم لعدم اكتمال الشعور والإدراك لديهم لاستطاعتهم خاللها تقدير ما يترتب على نتائج تصرفاتهم المالية (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٦٧).

### شروط رفع الحجر على الصغير

لكرئيم الصبي من التصرفات المالية إلا بهذين الشرطين (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٩):

١. أن يبلغ الحلم.
٢. أن يؤنس منه الرشد.

والدليل في هذا هو قوله تعالى: [وَابْنُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنَّ أَنْسُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ] [النساء: ٦]، وقد نزلت هذه الآية (في ثابت بن رفاعة وذلك أن رفاعة توفي وترك ابنه، فأتى عم ثابت إلى النبي ﷺ فقال: إن ابن أخي يتيم في حجري فما يحل لي من ماله ومتى أدفع إليه ماله؟ فأنزل الله هذه الآية) (سابق، ١٩٨٣، ٤١٠).

إذن فإن هذين الشرطين وهما : (البلوغ والرشد) كما يتبيّن من الآية يعـ دان شرطان أساسيان لخروج الصغير من تحت وضعية الحجر عليه وإعطـ ئـه حق التصرف في أمواله، أي الحرية الاقتصادية لقيامه بإدخال ثرواته في النشاطات الاقتصادية المختلفة المحللة، واستناداً إلى هاتين النقطتين يمكن تصور ما يأتي:

- أولاً - حدوث البلوغ مع الرشد في آن واحد على الصغير.
- ثانياً - حدوث البلوغ من دون ظهور الرشد على الصغير.

ففي الحالة الأولى ان ظهر البلوغ مع الرشد لدى الصغير فـان (الحجر ينفك

عنه بنفسه البلوغ وأعطي ماله ) (الغمراوي، ١٩٣٤، ٢٣٠ - ٢٣١)، لأنه في هذه الحال يصبح مُ صلحاً لماله ومن ثم يتوجب إعطاء لهم الحرية في التصرف الاقتصادي بأموالهم وثرواتهم بأنفسهم وذلك حسب قوله تعالى [فإِنْ أَنْسَمْتُ مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ] [النساء: ٦] [وبدلively قول الرسول ﷺ: لا يتم بعد احتلام، ولا صمات يوم إلى الليل] (النووي، ٢٠٠٣، ٢٠٠).

فالعقلانية في الاقتصاد الوضعي يعني أن تصرفات سلوك يات الوحدات الاقتصادية ينبع التحليل لا بد وأن تكون متناسبة ومتوجهة مع تحقيق الهدف الذي تسعى إليه، أي عدم وجود تعارض بين سلوك الوحدات الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، لأن وجود هذا التعارض يعني أن الوحدات الاقتصادية تتصرف من دون عقلانية اقتصادية، مما يجعل سلوكها غير منطقي، ويتصف بالعشوانية، ويصبح غير قابل للدراسة والتحليل ، ولا يحقق غاية معينة) (الطاهر وأخرون ، ٢٠٠٢ ، ٤٧ - ٤٨)، وما دامت هذه الوحدات تبحث عن تحقيق أكبر المنافع والأرباح الممكنة في الأنظمة الاقتصادية الوضعية بغض النظر عن الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والدينية، فإن هذا يعني لصاق العقلنة بالأهداف الاقتصادية والمادية البحثة من دون إغارة أي اهتمام للمسائل الإنسانية المتعلقة بالقضاء على الفقر والعوز في مجتمعاتها، أو تجنيبها مأساة المشاكل الاقتصادية وغيرها، أما الرشد في الاقتصاد الإسلامي فهو يجب أن يبدأ من أصغر خلية أو نشاط اقتصادي في الاقتصادالجزئي و إلى أكبر المجالات الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد الكلي لاقتصاد الأمان يستهدف تحقيق المقاصد الشرعية من حفظ : (الدين، الجسم، العقل، النسل، المال ) لكل فرد من أفراد الأمة، ولا تتحقق هذه المقاصد إلا بالرشد المشار إليه في الله المذكورة وعلى جميع مستويات اقتصاد الأمة، وهذا الهدف هو ما شجع الفقهاء عبر جميع العصور المختلفة أن يخوضوا في تحديد الرشد المطلوب لمجمل النشاطات والعمليات الاقتصادية لاقتصاد الأمة.

وللتوصيل إلى معرفة رشد الصغير في التصرفات المالية يوضع الصغير تحت الاختبار، هذا الاختبار يختلف بمراتب الناس فيختبر ولد التاجر بالبيع والشراء (الغمراوي، ١٩٣٤، ٢٣٠) [المماكسة فيها أي بالمشاحة (الباجوري، ١٣٤٣هـ، ٨٠] في المعاملة وهي طلب النقصان عمّا يطلب البائع وطلب الزيادة على ما يبذل المشترى [يسلم له المال ليشاحج به، ولا يعقد هو بل بعد مماكته يعقد ولية].

ويختبر ولد الزراع بزراعته والنفقة على القوام بها ، أي الإنفاق على الذين استوجروا لمصالح الزرع كالحرث والمحصد ، وتخبر الصبية بأمر نحو غزل وقطن وصون نحو أطعمة عن هرة وفأرة ودجاجة وغيرها، ويشرط تكرر الاختبار مررتين أو أكثر (الغمراوي، ١٩٣٤، ٢٣٠).

وقد تناول الفقهاء موضوع الرشد على التفصيل الآتي:  
أ. عند جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة ) (الرشد هو صلاح المال أي إدارة المال

واستثماره وحفظه وإصلاحه وحسن التصرف وتمييز النافع من الضار فلا ينفق ماله في غير مصلحة ولا يضيعه بالتبذير والإسراف (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٧٥) لقوله تعالى [فَإِنْ آتَيْتُمْ مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ] [النساء: ٦] قال ابن عباس يعني صلحاً في أمواله فمن كان مصلحاً لماله فقد وجد منه الرشد ، ولم يكن الحجر عليه لحفظ ماله فكان المؤثر فيه ما أثر في تضييّع المال أو حفظه.

بـ. وعند الشافعية الرشد يشمل كلاً من صلاح المال والدين ، فال الأول هو إلا يرتكب من المعاصي ما يسقط به العدالة، و الثاني هو أن يكون حافظاً لماله غير مبذراً فلا يفعل محظماً ببطل العدالة من كبيرة أو إصرار على صغيرة ولم تغلب طاعاته على معاصيه ولا يبذر بأن يضيع المال بغبن فاحش في المعاملة ونحوها أو رميته في البحر أو إنفاقه في محرم ، والغبن الفاحش هو ما لا يتحمل غالباً ، أما الغبن البسيط فمثل بيع ما يساوي عشرة بستة وهذا إذا كان جاهلاً بالمعاملة (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٧٥).

أما في الحالة الثانية وهي ظهور البلوغ مع عدم الرشد في الصغير، فإن الحجر يستمر عليه لأن زال حجر الصبا عليه ولكنه خلفه حجر السفة (الباجوري، ١٣٤٣هـ، ٣٨٠)، فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (الغمراوي، ١٩٣٤، ٢٣٠).

مما مر نعلم أن البالغ غير الرشيد لا تسلم إليه أمواله بل يحجر عليه بسبب السفة باتفاق المذاهب (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٧٢) لقوله تعالى: [وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا الثَّكَاحَ فَإِنْ آتَيْتُمْ مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ] [النساء: ٦] ، إلا أن أبا حنيفة قال يستمر الحجر على البالغ غير الرشيد إلى بلوغه خمساً وعشرين سنة ثم يسلم إليه ماله ولو لم يرشد لأن في الحجر عليه بعد هذه السن إهداه لكرامته الإنسانية (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٧٢) ولقوله تعالى [وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتَمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ] [الأنعام: ١٥٢] ، وهذا قد بلغ أشدده ويصلح أن يكون جداً في هذه للن ولأن المنع عنه للتأديب، ولا يتأنب بعدئذ غالباً فلا فائدة في المنع، فلزم الدفع إليه، وقال الصحابة وبافي الأئمة إذا بلغ الولد غير رشيد لا يسلم إليه ماله، ويستمر الحجر عليه حتى يؤنس رشده ولو بلغ الستين من عمره (الزحيلي، ١٩٩٧، ٤٤٧٢)، بدليل الآية السابقة: [فَإِنْ آتَيْتُمْ مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ] [النساء: ٦] إذ أشرطت الآية لدفع أموال اليتامي إليهم شرطين هما البلوغ وإيناس الرشد، والحكم المعلق على شرطين لا يثبت دونهما ولقوله تعالى: [وَلَا تُؤْتُوا السُّقْهَاءِ أَمْوَالَهُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَأَكْسُوْهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا] [النساء: ٥] أي الحجر على أموالهم واستثمارها لصالحهم.

### **المطلب الثاني - الحجر على المجنون**

قبل البدء ببحث آثار الحجر على تصرفات المجنون يجب علينا أن نحدد المقصود بالمجنون: فالمجنون هو من زال عقله، فإن استمر جنونه في جميع الأوقات كان جنونه مطباً، وإذا ذهب عقله في وقت وأفاق في وقت كان جنونه متقطعاً (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٧٢)، (الجزيري، ١٩٦٠، ٢٦٦)، والأحكام المتعلقة به يكون على النحو الآتي :

١ في وقت الجنون يكون المجنون كالصبي غير المميز تتسلب عنه كل الولايات الثابتة له بالشرع كولاية الزواج أو الثابتة بالتفويض كالإيصاء والقضاء، وتبطل أقواله في الدين والدنيا كالمسلم والمعاملات لعدم قصده، ومن ثم فإن تبرعاته كالصدقة والهبة تكون غير معترضة وجميع عقوده وتصرفاته باطلة كاليبيع والشراء وإقراراته وطلاقه لأنها فاقد الأهلية، و تعد أفعاله كالأحوال وإنلاف مال غيره فينسب له الولد، ويضمن جنائياته على نفس أو طرف أو جرح فيلزم بأرش (أي تعويض) الجنائية.

٢. أما في وقت الإفاقه التامة بحيث يكون الشخص المصاب كامل العقل والتميز فلا تصرفاته تكون معتبرة وصحيحة نافذة، أما إذا كانت إفاقته غير تامة بأن كان يعقل بعض الأشياء متزون بعض، فحينئذ تعد تصرفاته كالمميز موقوفة على إجازة وليه إذا كانت محتملة الضرر والنفع، وتبطل إذا كانت ضارة وتتفذ إذا كانت نافعة وهذا عند الحنفية والمالكية (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٨٩).

### **المطلب الثالث - الحجر على المعنوه**

تعريف المعنوه الذي يعقل بعض الأشياء من دون بعض ويكون قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لاضطراب عقله سواء من أصل الخلفة أو لمرض طارئ (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٠).  
والعته يشمله هذين الحكمين:

١ـ إن فـيـكـانـ العـتـهـ شـدـيـداًـ وـالـمـعـنـوـهـ غـيرـ مـيـزـ فـهـ كـالـمـجـنـونـ وـالـصـغـيرـ غـيرـ المـمـيـزـ تكون تصرفاته كافة باطلة، وقد أثبت الفقهاء العته بالجنون (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٠).

أـلـاـ إـذـاـ كـانـ العـتـهـ خـفـيـفاًـ وـالـمـعـنـوـهـ مـيـزـ فـإـنـ تـصـرـفـهـ الضـارـ (عـنـدـ الـحـنـفـيـةـ وـالـمـالـكـيـةـ)ـ بـاطـلاـ،ـ وـتـصـرـفـهـ النـافـعـ يـكـونـ صـحـيـحاـ،ـ وـالـدـائـرـ بـيـنـ الذـ فـعـ وـالـضـرـرـ يـكـونـ مـوـقـوـفـاـ عـلـىـ إـجازـةـ ولـيهـ،ـ إـذـنـ فـهـ كـالـصـبـيـ المـمـيـزـ (الـزـحـيلـيـ،ـ ١٩٨٩ـ،ـ ٤٤٩٠ـ).

### **المطلب الرابع - الحجر على المغفل**

المغفل أو ذو الغفلة هو من يُبغض في البيوع ولا يهتدى إلى التصرفات الرابحة في بيته وشرائه، لقلة خبرته وسلامة قلبه، والذي يميزه عن السفيه هو أن

المغفل ليس بمفسد لماله ولا بمتابع هواه ولا يقصد الإفساد، أما السفيه فيكون عكسه أي هو مفسد لماله قصداً ومتابع لهواه، والمغفل ليس هو المعتوه يخلط في كلامه (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٠).

ولا يحجر على المغفل عند أبي حنيفة ويحجر عليه عند الصاحبين، ويفتى بقولهما وهوأي باقي الفقهاء رعاية لمصلحته وحكم تصر فاته كالسفه (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٠).

#### المطلب الخامس - الحجر على الفاسق

اتفقت المذاهب الأربع (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩١) في الأصح عند الشافعية (الغرراوي، ١٩٣٤، ٢٣١) على أن الفاسق لا يحجر عليه بسبب الفسق وحده من دون تبذير ~~له~~ الفعلى سبيل المثال لو فسق السفيه ولم يبذر ، أي مع صلاح تصرفه في ماله بعد بلوغه رشيداً لم يحجر عليه، لأن الفاسق يع د أهلاً للولاية على نفسه وأولاده، والحجر شرع لدفع الإسراف والتبذير وهو مصلح لماله، وأن السلف لم يقوموا بالحجر على الفسقة.

والفسق بكل نوعيه الفسق الأصلي الذي يظهر بالبلوغ فاسقاً ) والفسق الطارئ (الذي يظهر بعد البلوغ) سواء في عدم جواز الحجر على صاحبه.

#### المطلب السادس - الحجر للمصلحة العامة

هناك حجر آخر يجري وفقاً للمصلحة العامة، فقد صرخ الحنفية بأنه يجوز الحجر للمصلحة العامة لأنه يتحمل الضرر الخاصل لدفع الضرر العام ، بعبارة أخرى يدفع الضرر الأعلى بالضرر الأدنى، فيحجر (أي يمنع) على الطبيب الجاهل والمفتى الماخ والمكارى المفلس (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٠٢)، والحجر على هذه الأصناف الثلاثة يكون للأسباب الآتية:

- أولاً: الطبيب الجاهل بأن يقوم ب斯基 الناس دواءً مهلكاً أو لا يقدر على إزالة ضرر دواء اشتدر تأثيره على المرضى.

- ثانياً: المفتى الماجن: بأن يعلم العوام الحيل الباطلة كتعليم الارتداد لتبيين المرأة من زوجه أو التسقط عنها الزكاة، ولا يبالي بما يفعل من تحليل الحرام وتحريم الحلال وأن يفتى عن جهل.

- ثالثاً: المكارى المفلس: وهو الذي يتقبل الكرياء، ويقوم بتأجير وسائل النقل من إبل وسيارات وغيرها مفرون أن يكون عنده هذه الوسائل، و من دون أن يمتلك الأموال اللازمة لشرعي بها هذه الوسائل، ويعتمد الناس عليه ويدفعون الكرياء (أجرة النقل عليه)، فيقوم هذا الشخص بصرف ما يأخذه منهم في حاجاته، فإذا جاء موعد النقل، يختفي عن الأنوار فتنذهب أموال الناس وتعطل مصالحهم بعبارة مختصرة نقول إن المكارى المفلس هو متهد من دون إمكانات فهو محتجل نصاً بأخذ أموال الناس بالباطل (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٠٣).

وهكذا يحجر على هؤلاء الثلاثة وأمثالهم لأن دفع الضرر العا  
م عن المجتمع الإسلامي واجب بالرغم من إلحاق الضرر الخاص ومصادمة الحريات لبعض فئات المجتمع، لأن الحجر هو عقوبة مناسبة لزجر هؤلاء المنحرفين ولا جل تصحيح مسار حياتهم ودرء المفاسد وإبعادها عن الناس (المجتمع)، ولهذا روي عن أبي حنيفة أنه كان لا يجري الحجر إلا على هؤلاء الثلاثة، لأن الطبيب الجاهل يضر بالأبدان والمفتى الماجن يضر بالأديان، والمكاري المفلس يضر بالأموال، إلا أن الشيء الذي يجب أن نلاحظه هنا هو أن المراد بالحجر على هؤلاء الثلاثة ليس هوحقيقة الحجو فهو المنع الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف ، لأن المفتى لو أفترى بعد الحجر وأصاب جاز وكذا الطبيب لو باع الأدوية نفذ بيده، فدل على أن المراد هو المنع الحسي أي يمنع هؤلاء الثلاثة عن عملهم حساً، لأن منع هؤلاء من العمل هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بسبب أن الطبيب الجاهل يفسد أجdan الناس والمفتى الماجن يفسد دين المسلمين، والمكاري المفلس يفسد أموال الناس (الجزيري، ١٩٦٠، ٣٤٩).

وهنا يرى الباحث أنه يمكن للدولة الإسلامية أن تقوم بوضع الحجر على بعض النشاطات الاقتصادية الإستراتيجية والمهمة لصالح الأمة واقتصادها، بغض النظر عن تابعيّة تلك النشاطات سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام أو المختلط أو غيرها، إلا أن هذا الحجر يجب أن يتم وفقاً للشروط الآتية:

أ. لا يؤدي إلى التأمين المجاني لهذه النشاطات كالمجني تفعله الاقتصاديات الوضعية، بل يكون تأميناً مؤقتاً وبتعويضات مناسبة للقطاعات المحجور عليهم .  
ب. أن يكون مؤقتاً وتشبه الأسعار التي تفرضها الشريعة على الذين يحتكرون السلع وللخدمات الضرورية للمجتمع ، إذ انتهي هذه إلا جراءات عليهم برجوعهم إلى الرشد والعدالة الاقتصادية.

ت. أن يعمل ويستمر تلك النشاطات لصالح المجتمع الإسلامي من دون القضاء على أموال أو مصالح المحجور عليهم.

ث. في حالة وصول الحجر إلى حدود مصادر الأموال وتحويلها إلى الملكية العامة لأجل المصالح والمنافع العامة، فإن الدولة الإسلامية يجب أن تقوم برد الاعتبار الاقتصادي والاجتماعي للفئات المالكة من تعويضهم بتعويضات عادلة ومحكمة، ن غلام التعويض يعني الدخول في باب أكل أموال الناس بالباطل والذي نهى عنه تعالى بقوله: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَنَذِلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَمَ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة: ١٨٨]، وجدير بالذكر هنا أنه يجب اللجوء إلى عنصر الشورى كأحد عناصر الإنتاج الأساسية في الاقتصاد الإسلامي لتحديد تلك التعويضات ولا جل حسم موضوع العدالة وتحقيقها (ولأن الباحث يعتقد أن الشورى هو العنصر الخامس من العناصر الإنتاجية بعد الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم في الاقتصاد الإسلامي).

#### المطلب السابع - الحجر على المريض مرض الموت

مرض الموت: هو الذي بحسب رأي الأطباء يغلب الموت عليه بسبب المرض، أو يحدث منه الموت بالفعل ولو لم يحصل الموت به غالباً، أي أن المدار على كثرة الموت من المرض ولو لم يكن غالباً (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٣). والمريض المخوف عليه مرضه هو المريض حقيقة أو حكماً بأن وصل إلى حال يقطع بموته فيها كالتقديم للقتل واضطراب الريح في حق راكب السفينة والتحام القاتل وأسر من اعتاد من أسره قتل الأسير ووقوع الطاعون في أمثاله ، واتفق أئمة المذاهب على جواز الحجر على مريض الموت لحق الورثة (الباجوري، ١٣٤٣هـ، ٣٨٣).

والذي يجر به على مريض الموت هو تبرعاته فقط فيما زاد عن ثلث تركته لأجل الورثة، وهذا إن لم يكن على المريض دين فإن كان عليه دين يستغرق تركته حجر في الثالث وما زاد عليه رعاية حقوق الدائنين الغراماء ، لأن الدين مقدم على غيره ، ولكن الذي أعتمده الرملي (وهو أحد علماء الشافعية) أنه لا يحجر عليه في الثالث وإن كان عليه دين مستغرق لاحتمال سقوطه بإبراء أو قضاء ولو من أجنبه تبرعاً فإن لم يسقط عنه بشيء تبين عدم صحة تصرفه (الباجوري، ١٣٤٣هـ، ٣٨٢).

وهكذا يحجر على المريض المخوف عليه من الموت في تبرع كهبة وصدقة ووصية ووقف وبيع محاباة وبيع مشتمل على غبن فيما زاد على ثلث ماله، أي أن حكم تبرعاته حكم وصيته تنفذ من الثالث وتكون موقوفة على إجازة الورثة في الزائد عن الثالث ، فإذا كان بريء من مرضه صح تبرعه وهذا رأي الحنفية والشافعية والحنابلة.

#### المطلب الثامن - الحجر على الزوجة

أنقسم الفقهاء على قسمين في مسألة إعطاء الحق للزوجة للقيام بالتصرفات المالية المختلفة وكالآتي:

١. قال المالكية في رواية عن أحمد : يحجر على المرأة الحرة الرشيدة لصالح زوجها في التصرفات المالية التي تجري بغير عوض كالهبة والكافلة فيما يزيد على ثلث مالها قياساً على المريض، ويكون تبرعها بزائد عن الثالث نافذاً حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور عند المالكية، وبناءً على هذا المشروع ينفذ جميع ما تبرعت به إن لم يعلم الزوج بتبرعها حتى بانت منه بطلاق أو علم وسكت أو مات أحدهما (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٥).

而对于配偶的财产，如果配偶是完全民事行为能力人，那么配偶的财产归配偶所有。如果配偶是无民事行为能力人或限制民事行为能力人，那么配偶的财产归配偶的监护人所有。如果配偶是死亡的，那么配偶的财产归配偶的继承人所有。

التصرف بعوض في جميع مالها ودليل هذا المذهب إخبار منها (لا يجوز لامرأة عطية في مالها إلا بأذن زوجها إذ هو مالك عصمتها) رواه الخمسة إلا الترمذى (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٠٦).

٢. قال الجمهور الحنفية والشافعية والحنابلة في الراجح عندهم (للمرأة الرشيدة التصرف في مالها كله بالتبغ والعناوسة لقول الله تعالى: [وابتلو اليتامي حتى إذا بلعوا النكاح فإن أنسم منهُ رشدًا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكربوا ومن كَانَ غَنِيًّا فليستعفف وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً] النساء: ٦] وهو ظاهر في فك الحجر عنهم وإطلاقهم في التصرف، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: (يا عشر النساء تصدقن ولو من حل يكن) (الترمذى، ٦٣٥) وأنهن تصدقن قبل صدقهن ولم يسأل ولم يستفصل، وهذا الرأي هو الأوجه لأن الذمة المالية للمرأة مستقلة عن الذمة المالية للزوج في الإسلام (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٠٧)، وهذا يعتبر من مفاسير الشريعة الإسلامية حيث أعطت لمرأة أهلية كاملة للملك وللتصرف بالأموال والثروات.

### هل للمرأة التصرف بشيء يسير من مال زوجها بغير إذنه؟

تناول العلماء هذه المسألة ووضعوها موضع الاهتمام فقد رويت روايتان عن الإمام أحمد بهذا الشأن تمثلان أهم آراء السلف إجمالاً بهذا الصدد وكالآتي:

١. الرواية الأولى: وتقول بالجواز وهو الأصح وهي الرواية الراجحة المشهورة في المذهب، لأن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ (ما أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم من أجر بعض شيئاً) رواه الجماعة (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٠٧) ولم تذكر إذنا ، إذ العادة السماح، وطيب النفس به، فجرى صريح الأذن، كتقديم الطعام بين يدي الضيفان قام مقام صريح الأذن في أكله، كل هذه إذا لم يمنعها الزوج منها ولكن إن منعها الزوج من التصدق أو كان بخيلاً وهي تشک في رضا ه فحينئذ يحرم عليها التصدق بشيء من ماله، وفي الوقت نفسه ه يحرم على الرجل التصدق بطعام امرأته بغير إذنها لأن العادة لم تجر به، ومن يقوم مقام المرأة كالاخت والخادمة والغلام المتصرف في مال سيده هو كالزوجة يجوز له التصدق بنحو رغيف من مال رب البيت ما لم يمنع أو يكن بخيلاً أو يضطرب العرف ويشك في رضاه.

٢. الرواية الثانية تقول بعدم الجواز ودليله في هذا هو ما رواه أبو أمامة الباهلي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (لا تتفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بأذن زوجها، قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذاك أفضل أموالنا) رواه سعيد بن منصور في سننه، (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٠٨). لأن هذه النفقة تعتبر تبرعاً بمال الغير وبغير إذن صاحبها لذلك لم يجز للزوجة ولغيرها القيام بها.

و حول هاتين الروايتين يقول ابن قدامة الحنفي: بأن الأول هو الأصح لأن أحاديث الرواية الأولى خاصة صحيحة والخاص يقدم على العام وبه ينه ويعرف أن المراد بالعام غير هذه الصورة المخصوصة، وحديث الباهلي ضعيف، ولا يصح قياس المرأة على غيرها لأنه بحكم العادة تتصرف في مال زوجها وتتبسط فيه وتتصدق منه لحضوره وغيبته، والأذن العرفي يقوم مقام الأذن الحقيقي، فصار كأنه قال لها إنعلي هذا (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٠٨).

#### المطلب التاسع - الحجر على المفلس

المفلس في العرف: هو من لا مال له (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥٠٩)، وهو (المعدلها في الشرع فهو من لا يفي ماله بيده) أو الذي أحاط الدين بماليه أو من لزمه من الدين أكثر من ماليه الموجود (ابن قدامة، ١٩٨٥، ٢٦٥). إذن الطف هو الذي لا يملك ما يدفع به حاجته ويبلغ به الفقر إلى الحالة التي يقال عنه فيها ليس معه فلس، ويسمى بالمفلس وإن كان ذو مال لأن ماليه مستحق للغرماء، فيصير كأنه معذوم لا وجود له، ويعرفه الفقهاء (بأنه الشخص الذي كثر بيده ولم يجد وفاء له فحكم الحكم بإفلاسه) (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٥).

والفلس هو عدم المال، والتقليس هو خلع الرجل من ماليه للغرماء فإذا أحاط الدين بمال أحد ولم يكن في ماليه وفاء لديونه وقام الغرماء عند القاضي فإنه يجري في ذلك على المدين أي الغريم - أحكام التقليس (الخيراني، ١٩٨٩، ١٥٦، ١٥٧-١٥٨). الفرق بين الإفلاس والمماطلة: هناك فرق شاسع بين ظاهرة الإفلاس التي تصيب الأفراد والتي تؤدي إلى وضع الحجر على الشخص المصايب بالإفلاس لصالح دائنيه وبين ظاهرة المماطلة التي يتصرف بها بعض الأشخاص المديونين القادرين على الوفاء بديونهم . فالقادرون (المدين المتمكن مالياً) على الوفاء إذا ماط ل ولم يف بالدين الذي حل أجله يعتبر ظالماً لقول رسول الله ﷺ (مظلوم الغني ظلم)، وبهذا الحديث يستدل جمهور العلماء (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٥) على أن المظلوم مع الغنى كبيرة ويجب على الحكم أن يأمره بالوفاء، فإن أبي ومنع من الوفاء حبسه الحكم متى طلب الدائن ذلك، لقول رسول الله ﷺ (لي الواجد يحل عرضه وعقوبته)، - اللي: المظلوم، الواجد=الغني، القدرة، عرضه: شكانته وعقوبته: حبسها! إن كان المدين معسراً فيمهل إلى وقت اليسار عملاً بنظرية لميسرة (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٦-٤٠٥، والزحيلي، ١٩٨٩، ٤٥١٧-٤٥١٨).

#### الحجر على المفلس وبيع ماليه

ومن له مال ولكن لا يفي بديونه فإنه يجب على الحكم أن يحجر عليه متى طلب الغرماء أو بعضهم ذلك منه حتى لا يضر بهم، وله أن يبيع ماليه إذا امتنع عن بيعه ويقع بيعه صحيحاً لأنه يقوم مقامه، وأصل هذا ما روی بأنه (كان معاذ بن جبل شاباً سخياً وكان لا يمسك شيئاً، فلم يزل يدان حتى أغرق ماليه كلها بالدين،

فأى النبي ٢ فكلمه ليكلم غرما، غلو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لا جل رسول الله ٢، فباع رسول الله لهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء (رواه سعيد بن منصور بو ولد وعبدالرازق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلًا - سابق، ١٩٨٣، ٤٠٦) وفي نيل الأوطار: واستدل بالحجر على معاذ على أنه يجوز الحجر على كل مدين، وعلى أنه يجوز للحاكم بيع مال المدين لقضاء دينه من غير فرق بين من كان ماله مستغرقاً بالدين ومن لم يكن ماله كذلك (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٦). ومتي وضع الحجر على المفلس فـ بل تصرفاته لا تتفهي أعيان ماله لأن هذا هو مقتضى الحجر وهو قول مالك وأظهر قولي الشافعى، ويقسم المال بالحصص على الغراماء الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط لا يدخل فيهم حاضر لا يطلب ولا غائب لم يوكل، ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه طلب أو لم يطلب وهذا ما ذهب إليه أحمد وهو طبع قولي الشافعى، وعند مالك يحل الدين بالحجر إذا كان مؤجلًا.

أما الميت المفلس فـ إنه يقضى لكل من حضر أو غاب طلب أو لم يطلب وكل ذي دين سواء أكان الدين حالاً أم مؤجلاً، ويقدم حق الله كالزكاة والكافارات على حق العباد لقول رسول الله ۲ [فإن دين الله أحق بالقضاء] ، أما أبو حنيفة فقد ذهب إلى أنه لا يجوز الحجر على المدين ولا بيع ماله بل يحبسه الحاكم حتى يقضي والرأي الأول أرجح لموافقته للحديث (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٧).

### الرجل يجد ماله عند المفلس

إذا وجد الرجل ماله عند المفلس فـ له عدة صور تتمثل بالآتي:

ـ مـن وـجـدـ مـالـهـ بـعـيـنـهـ عـنـدـ المـفـلـسـ فـ إـنـهـ أـحـقـ بـهـ مـنـ سـائـرـ الـغـرـامـاءـ لـقـولـ رـسـولـ اللهـ ۲ مـنـ أـدـرـكـ مـالـهـ بـعـيـنـهـ عـنـدـ رـجـلـ قـدـ أـفـلـسـ فـهـوـ أـحـقـ بـهـ مـنـ غـيرـهـ (رواه البخاري ومسلم) ، وهذا مـنـ أـدـرـكـ مـالـهـ بـعـيـنـهـ ) يعني: - لم يتغير بزيادة أو نقصان - (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٦).

ـ إـلـاـ تـغـيـرـ الـمـالـ بـالـزـيـادـةـ أـوـ النـفـصـ فـ نـإـ صـاحـبـهـ لـيـسـ أـولـىـ بـهـ ،ـ بـلـ يـكـونـ أـسـوـةـ بـيـاقـيـ الـغـرـامـاءـ .

ـ إـلـاـ باـعـ الـمـالـ وـقـبـضـ بـعـضـ الثـمـنـ فـ إـنـهـ يـكـونـ أـسـوـةـ بـيـاقـيـ الـغـرـامـاءـ وـلـيـسـ لـهـ حقـ فيـ استـرـجـاعـ الـمـ بـاعـ عـنـدـ الـجـمـهـورـ وـالـرـاجـحـ مـنـ قـولـ الشـافـعـيـ أـنـ الـبـائـعـ أـولـىـ بـهـ (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٧).

ـ إـذـاـ هـاتـ المشـتـريـ وـلـمـ يـكـنـ الـبـائـعـ قـبـضـ الثـمـنـ ثـمـ وـجـدـ الـبـائـعـ مـاـ باـعـهـ ،ـ فـهـوـ وـلـىـ بـهـ لـلـحـدـيـثـ الـمـتـقـدـمـ ،ـ وـلـأـنـهـ لـهـ فـرـقـ بـيـنـ الـمـوـتـ وـالـإـفـلـاسـ .ـ وـهـذـاـ عـنـ الشـافـعـيـ .

ـ وـقـالـ أـبـوـ هـرـيـرـةـ (لـأـقـضـيـنـ فـيـكـ بـقـضـاءـ رـسـولـ اللهـ ۲:ـ (ـمـنـ أـفـلـسـ أـوـ مـاتـ فـوـجـدـ رـجـلـ مـتـاعـهـ بـعـيـنـهـ فـهـوـ أـحـقـ بـهـ)ـ (ـصـحـحـهـ الـحـاـكـمـ)ـ .

### لايحجر على المعسر

إن الحجر على المفلس يكون في حال ما لم يتبيّن إعساره فـإذا تبيّن إعساره لا يحبس ولا يحجر عليه ولا يلزمه الغرماء بل ينظر إلى ميسرة لقوله تعالى: [وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ وَأَنْ تَصَدِّقُوا خَيْرُ الْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ] [البقرة: ٢٨٠] وروى مسلم أن رجلاً مديناً أصيب في ثمار ابتعادها فكثر دينه فقال النبي ﷺ: (تصدقوا عليه فتصدقوا عليه)، فلم يبلغ ذلك وفاء الدين فقال رسول الله ﷺ للغرماء: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك، ويدرك أن أنظار المعسر ثوابه عظيم ومضاعف، فعن بريدة أن رسول الله ﷺ قال: (من أنظر معسراً فله بكل يوم مثليه صدقة).

### ترك ما يقوم به معاشه

إذا قرر الحكم بيع مال المفلس لتسديد الديون المترتبة عليه فإنه يجب عليه أخذ هذه النقاط بنظر الاعتبار:  
أن يترك له ما يقوم به معاشه من مسكن فلا تباع داره التي لا غنى له عنها (وهذا مذهب أبي حنيفة و أحمد وذهب الشافعي ومالك إلى أن داره تباع في هذه الحالة) (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٨).

ولايترك له من المال ما يستأجر به خادماً يصلح لخدمة مثله، و إذا كان تاجراً يترك له ما يتاجر به، وإن كان محترفاً يترك له آلة الحرفة.

٣. يجب له ولمن تلزمهم نفقتهم أدنى نفقة منهم من الطعام والكسوة.  
قال الشوكاني يجوز لأهل الدين أن يأخذوا جميع ما يجدون معه إلا ما كان لا يستغني عنه وهو المنزل وستر العورة وما يقيه البرد وسد رمقه ومن يعول، وفي شرحه لهذا الكلام ذكر حديث معاذ ثم قال: لكنه لم يثبت أنهم أخذوا ثيابه التي عليه أو أخرجوه من منزله أو تركوه هو ومن يعول لا يجدون ما لا بد لهم منه ولهذا ذكرنا أنه يستثنى له ذلك (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٨).

### المطلب العاشر - الحجر على السفيه

يحجر على السفيه البالغ لسفهه وسد وء تصرفه، قال تعالى [وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أُمُوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَأَكْسُوْهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قُوْلًا مَعْرُوفًا] [النساء: ٥]، وهذه الآية تدل على جواز الحجر على السفيه.

قال ابن المنذر : (أكثر علماء الأنصار يرون الحجر على كل مضيع لماله صغيراً كان أم كبيراً) (سابق، ١٩٨٣، ٤٠٨).

إذن فإن السفيه هو من يبذّر ماله ويصرفه في غير موضعه الصحيح بما يتفق مع الحكمة والشرع (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٠) وفسر المالكيّة السفه على النحو الآتي (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٠):  
أ. صرف المال في معصية كخمر وقمار.

بـ. أو صرفه في معاملة من بيع أو شراء بغبن فاحش خارج عن العادة بلا مصلحة [من غير مبالاً أو] صرفه في شهوات نفسانية على خلاف عادة مثلك في مأكله ومشربه وملبوسه ومركتوبه ونحوها، أو بإتلافه هدراً كأن يطرحه على الأرض أو يرميه في بحر ونحوه.

#### **تعريف السفه وأحكامه حسب المذاهب الإسلامية**

١. مذهب الحنفية: يعرف السفه بأنه تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو في الخير ، كأن يصرفه في بناء المساجد ونحوها، والتبذير كالإسراف في النفقة، فـيُتصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا يـعده العـقـلـاءـ الـمـتـدـيـنـ غـرـضاـ كـدـفـعـ الـمـالـ إـلـىـ الـمـغـنـيـنـ،ـ وـالـغـبـنـ فـيـ تـجـارـاتـ مـنـ غـيرـ مـحـمـدـةـ.ـ وـالـتـسـامـحـ فـيـ التـصـرـفـاتـ مـنـ حـيـثـ الـأـصـلـ فـيـ الـبـرـ وـالـإـحـسـانـ مـشـرـوـعـ إـلـاـ أـنـ الـمـقـصـودـ هـنـاـ هـوـ أـنـ الـإـسـرـافـ حـرـامـ كـالـإـسـرـافـ فـيـ الـطـعـامـ وـالـشـرـابـ،ـ قـالـ تـعـالـىـ الـذـيـنـ إـذـاـ أـنـفـقـواـ لـمـ يـسـرـفـواـ وـكـانـ بـأـ يـقـنـعـوـاـ وـكـانـ بـأـ يـقـنـعـوـاـ [الفرقان: ٦٧].

والسفه الخفيف العقل، المختلف لماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة، فقال أبو حنيفة فيه: لا يجر على العاقل البالغ بسبب السفه والدين والفسق والغفلة، فلا يجر على السفه ويظل تصرفه في ماله جائزًا وإن كان مبذراً مفسداً يتلف ماله فيما لا يفرض له فيه ولا مصلحة ، لأن في سلب ولايته على ماله إهدار لأديمه وإلحاقه بالبهائم وهو أشد ضرراً من التبذير فلا يتحمل الضرر الأعلى لدفع الأدنى (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩١)، قال تعالى: [وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَلَّوْا الْخَيْثَ بالطَّيْبٍ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَيْرًا] [النساء: ٢]، والمراد به بعد البلوغ، لكن إذا بلغ الغلام غير رشيد لإصلاح ماله لم يسلم إليه ماله في أوائل بلوغه حتى يبلغ من العمر خمسة وعشرون سنة، وإن تصرف في ماله بعد البلوغ قبل أن يبلغ تلك السن نفذ تصرفه لوجود أهليته وإذا بلغ خمسة وأربعين سنة سلم إليه ماله ، فإن لم يؤنس منه الرشد لأن المنع عنه للتادي بـ ولا يتائب بعد هذا السن غالباً فقد يصير جداً في هذا السن فلا فائدة في المنع.

إـلـاـ أـنـ الصـاحـبـيـنـ قـالـاـ:ـ يـحـرـ عـلـىـ السـفـهـ وـالـمـدـيـونـ وـالـمـغـفـلـ وـلـاـ يـحـرـ عـلـىـ الـفـاسـقـ وـبـقـولـهـماـ يـفـتـيـ صـيـانـةـ لـمـالـ السـفـهـ وـالـمـغـفـلـ وـرـعـاـيـةـ لـمـصـلـحـةـ الدـائـنـيـنـ الـغـرـمـاءـ،ـ وـدـلـلـ الصـاحـبـيـنـ وـالـمـذاـهـبـ الـأـخـرـىـ فـيـ مـسـأـلـةـ جـوـازـ الـحـجـرـ عـلـىـ السـفـهـ هوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ [وَلَا تُؤْمِنُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالُكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَأَكْسُوْهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قُوْلًا مَعْرُوفًا] [النساء: ٥]، فـيـ هـذـهـ الـآـيـةـ نـهـيـ اللـهـ تـعـالـىـ لـأـوليـاءـ عـنـ إـعـطـاءـ السـفـهـاءـ أـمـوـالـهـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ مـنـعـهـمـ مـنـ التـصـرـفـ ،ـ لأنـ إـعـطـاءـهـمـ الـحـرـيـةـ فـيـ التـصـرـفـ بـ أـمـوـالـهـمـ وـهـيـ فـيـ يـدـ أـوليـاءـهـمـ يـؤـديـ بـهـمـ إـلـىـ إـتـلـافـ أـمـوـالـهـمـ،ـ وـحـيـنـئـذـ لـاـ يـكـونـ لـمـنـعـ الـمـالـ عـنـهـمـ فـائـدـةـ،ـ وـقـالـ النـبـيـ أـفـيـماـ يـرـوـيـهـ الطـبـرـانـيـ بـإـسـنـادـ صـحـيـحـ حـذـنـواـ عـلـىـ يـدـ سـفـهـاـ ئـكـمـ)ـ (الـزـحـيلـيـ،ـ ١٩٨٩ـ،ـ ٤٤٩٢ـ،ـ وـالـحـجـرـ عـلـىـ السـفـهـ لـاـ يـحـصـرـ فـائـدـتـهـ عـلـىـ السـفـهـ نـفـسـهـ بـالـحـفـاظـ عـلـىـ مـصـالـحـهـ وـدـفـعـ الـضـرـرـ عـنـهـ

بحفظ ماله وعدم وقوعه في الحاجة والفقر، بل يمتد إلى المصالح العامة أيضاً وذلك بدفع الضرر عن الناس الذين يعاملونه حتى لا يتحول الشخص إلى عالة على المجتمع ومنعاً من إلحاق الضرر بالأموال، ومعلومن أدفع الضرر واجب شرعاً لقول رسول الله ﷺ "لا ضرر ولا ضرار" وبناءً على قول الصاحبين المفتى به : فإن حكم السفيه المحجور عليه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تحتمل الفسخ كالبيع والشراء تصبح موقوفة على طازة القيمة عليه، فـإذا باع بعد الحجر لم ينفذ بيده وإن كان في بيته مصلحة أجزاء الحاكم، وتصح وصيته بمقدار الثالث من ماله، بشرط أن تكون الوصية لجهة خيرية كالإنفاق على الفقراء أو بناء المساجد أو المشافي أو المدارس لأن الوصية لا تنفذ إلا بعد وفاته . وتجب عليه نفقة أولاده وزوجته ومن تجب عليه نفقة من ذوي أرحامه وتخرج زكاة ماله، لأن السفة لا يبطل حقوق الناس، ويلاحظ أنه لا يثبت الحجر على السفيه أو المدين إلا بقضاء القاضي بخلاف الصغر والجنون والعته.

١. مذهب المالكية: السفيه: هو المبذر لماله إما لإنفاقه بإيتاعه لشهوته وإما لقلة معرفته بمصالحه، وإن كل صالح في دينه (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٣ - ٤٤٩٤)، أما السفهون فصرف المال في غير ما يراد له شرعاً . أما الحجر على السفيه: فإنه يكون من حقوق الأباء إذا كان السفه قريباً من البلوغ كالصبي، فإذا كان بعد البلوغ ثُمَّ مُنْ عَتَّثَ لابد من حكم الحاكم بالحجر عليه (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٤).

وتصح وصية السفيه المحجور وتتفذ كما ينفذ طلاق زوجته وخلعه لها، ولا تلزم هبة ولا صدقة ولا عطية، ولا شيء من المعروف، ويصح إقراره بموجب عقوبة من حد أو قصاص ويتصرف الولي على المحجور وجوباً بالمصلحة العائدة على محجوره حالاً أو مالاً فله ترك شفعة وقصاص ولا يغدو عن عمد أو خطأ مجاناً بلا أخذ مال لما فيه من عدم المصلحة.

٢. مذهب الشافعية: السفيه: المبذر في ماله، وهو الذي ينفقه فيما لا يعود عليه بمنفعة عاجلة أو آجلة كأن يقامر به أو ينفقه في اللذات المحرمة الضارة بالبدن والعرض والدين، كالزنا وشرب الخمر أو ينفقه في المكرهات كأن يشرب الدخان أو يضيعه بسوء تصرفه، كأن يبيع ويشترى بالغبن الفاحش إذا كان لا يعلم به، أمداً إتساهلاً في بيته وشراً هؤلئه عالم في ذلك لا يعد سفها لأنه يكون من باب الصدقة، وكذلك إذا اتفق ماله في وجوه البر والخير كبناء المساجد وداريس والمصحات والتصدق على الفقراء والمساكين فإنه لا يكون بذلك سفيهاً، بل لفوق ماله في اللذات المباحة كالملابس والمشرب ، ولو توسع في ذلك بما لا يناسب حاله فإنه لا ي تعد سفيهاً، ومثل ذلك ما إذا أنفقه في التزوج ونحوه من كل متاع حلال فإنه يكون قد نفقه في مصرفه، لأن المال إنما خلق لينفق في الخير وفي الاستمتاع بما أحله الله والسفه المبذر يكون نوعين (الجزيري، ١٩٦٠، ٢٦٦) (الخطيب، ١٩٥٨، ١٧١، ١٧٠):

أ. إما أن يكون قد عرض له وهو صغير ثم بلغ سفيها وفي هذه الحالة يستمر الحجر عليه مفون حكم قاض و تكون تصرفاته غير نافذة فإذا صار رشيداً فإن الحجر يزول بدون قاض أيضاً.

ب. أَنْ يَلْغِي رشيداً ثُمَّ عَرَضَ لَهُ السَّفِيهُ فَنَّالْحَجَرُ عَلَيْهِ يَكُونُ مِنْ حَقِّ الْفَاصِيِّ ، وَإِنْتَصَرَ فَقَبْلَ الْحَجَرِ يَكُونُ مَهْمَلاً . فِإِذَا تَصَرَّفَ السَّفِيهُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِبَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ أَوْ إِعْتَاقٍ أَوْ نَكَاحٍ أَوْ هَبَةٍ فَنَا تَصَرُّفُهُ يَقْعُدُ بَاطِلًا وَلَكِنْ يَصْحُّ طَلاقٌ هُوَ مَرْاجِعَتُهُ كَمَا يَصْحُّ خَلْعُهُ . وَإِذَا قَرَرَ السَّفِيهُ شَيْئًا أَوْ اشْتَرَاهُ وَقَبَضَهُ وَأَنْتَفَهُ ، فَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ لَا فِي أَثْنَاءِ الْحَجَرِ وَلَا بَعْدَ فَكِهِ عَنْهُ ، لَأَنَّ مَالَكَهُ أَهْمَلَ مَالَهُ وَسُلْطَهُ عَلَيْهِ ، وَجَزَاءَ الْمَهْمَلِ الْخَسَارَةُ وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَالَمًا بِأَنَّهُ سَفِيهٌ أَوْ لَأَنَّهُ فِي حَالٍ عَدَمِ الْعِلْمِ يَكُونُ مَقْسُدًا رَأِيًّا ، وَلَا يَصْحُّ إِذْنُ الْوَلِيِّ فِي الْمَعَالِمَاتِ سَوْى النَّكَاحِ فَإِذَا أَذْنَهُ فِي بَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ أَوْ تِجَارَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ أَذْنُهُ وَلَا يَفِي دِهْنَهُ شَيْئًا عَلَى الرَّاجِحِ ، وَلَا بَدْ فِي الْحَجَرِ عَلَى السَّفِيهِ مِنْ حَكْمِ الْفَاصِيِّ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَبٍ أَوْ جَدًّا لِأَنَّهُ مَحْلُ اجْتِهادٍ ، وَيُسَمِّنُ أَنْ يَشَهُدَ الْفَاصِيُّ عَلَى حَجَرِ السَّفِيهِ لِيَتَجَنَّبَ فِي الْمَعَالِمَةِ (الْجَزِيرِيُّ، ١٩٦٠، ٣٧٩) وَ(الْزَّهِيلِيُّ، ١٩٨٩، ٤٤٩٥).

٤. مذهب الحنابلة : قالوا السفيه هو الذي لا يحسن التصرف في ماله (الجزيري، ١٩٦٠، ٣٧١)، ويشمله ما يأتي:

أ. إذا كان الشخص البالغ سفيها لا يحسن التصرف فإن الحجر عليه يكون من حق الحاكم.

ب. أما إذا كان له صفة له وهو صغير ثم بلغ رشيداً ، ولكن عاوده السفه بعد البلوغ يحيط الحجر عليه بمعرفة الحاكم ولا يفك الحجر عنه إلا بحكم ، لأنَّه حجر ثبت بحكمه فلا يزال إلا به ، وإنْحَجَرَ عَلَى السَّفِيهِ فَإِنْ تَصَرَّفَتِهِ تَكُونُ بَاطِلَةً ، فَلَا تَصْحُ تَصَرُّفَهُ مِنْ بَيْعٍ وَشَرَاءٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ فَتَكُونُ بَاطِلَةً ، لَأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ لَحْفَظِ مَالِهِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَذْنَ وَلِيِّ السَّفِيهِ لَهُ بِبَيْعٍ وَشَرَاءٍ فَهُلْ يَصْحُّ مِنْهُ عَلَى وَجْهِيْنِ (الْزَّهِيلِيُّ، ١٩٨٩، ٤٤٩٩، ٤٤٩٨) :

أَحَدُهُ يُنْصَحُ لِأَنَّهُ عَدَ مَعَاوِضَةً فَمُلْكُهُ بِالْأَذْنِ كَالنَّكَاحِ ، وَيُظَهِّرُ أَنَّهُ هُوَ الْأَرجَحُ عَنْهُمْ.

والثاني: يلصح لأن الحجر عليه لتبنيره وسوء تصرفه ، فإذا أذن له فقد أذن فيما لا مصلحة فيه، فلم يصح.

وتجب عليه الفرائض الدينية المتعلقة بالأموال كالزكاة، ولكن لا يباشر صرفها بنفسه بل يفرقعها وليه كسائر تصرفاته المالية، ولا تصح هبته ولا وقفه ، لأن ذلك تبرع بمال وهو ليس أهلاً لبرع ولا تصح شركته ولا حوالته ولا الحوالة عليه ولا ضمانه لغيره ولا كفالته ، وعلى الولي أن ينفق عليه من ماله بما هو متعارف بين الناس وكذلك على من تلزم منه مؤنته من زوج ونحوها.

والخلاصة: إن تصرفات السفيه بالبيع والشراء ونحوهما موقوفة على إجازة وليه عند الحنفية والمالكية وباطلة ولو بأذن الولي عند ا لشافعية وباطلة بغير أذن الولي، وتصح وتتفذ بإذنه عند الحنابلة على الراجح (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٩).

### الولاية الاقتصادية على المحجورين عليهم

بعد أن تعرفنا على النماذج العشرة من الفئات الاجتماعية وعلاقة كل منها بأحكام الحجر في الفقه الإسلامي، ثم بينا الحرية الاقتصادية المعطاة لكل فئة منها ندخل في موضوع آخر يتمثل بكيفية ترتيب الولاية الاقتصادية التي تتضمنها الشريعة الإسلامية للفئات الاجتماعية التي تخضع لقوانين الحجر وتنمنع من الحرية الاقتصادية للتصرف بأموالهم وهذا الضمان يكون لا جملة الفراغ الذي يظهر في جانب الإشراف على الثروات الاقتصادية لهذه الفئات، ثم بعد هذا بيان الآثار الاقتصادية لقوانين الحجر للاطلاع على إيجابياتها ومتاعبها وتأثيرها على تحقيق الرخاء المادي والرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع كافة، وذلك عبر هذين المطلبين :

- الولاية الاقتصادية في الفقه الإسلامي وعلاقتها بالكيان الاقتصادي الفردي.
- الوظائف الاقتصادية لقوانين الحجر .

#### المطلب الأول - الولاية الاقتصادية في الفقه الإسلامي وعلاقتها بالكيان الاقتصادي الفردي

جاء تعريف الولي في الفقه الإسلامي بأنه هو : (صاحب السلطة الشرعية التي يمكن بها صاحبها من التصرف في مال غيره من غير توقف على إجازة أحد) (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٩)، ولتحديد الولاية الشرعية هذه هناك اتفاق بين أئمة المذاهب على أن ولـي المحجور عليه سواء كان صبياً أو غيره في الأموال – أي في التصرفات الاقتصادية المالية - هو الأب إن كان موجوداً بشرط إلا يكون هو أيضـنـا أو محجوراً عليه، أما في غير الأب فقد اختلفوا فيه وعلى النحو الآتي (الزحيلي، ١٩٨٩، ٤٤٩٩) (الجزيري، ١٩٦٠، ٣٥٤-٣٥٦):

**الحنفية:** قالوا بأن الولي الذي له حق التصرف في أموال المحجور عليه هو أبو الصبي ثم وصيه بعد موته ثم وصيه ثم جده (أبو أبيه)، ثم وصي جده ثم وصي وصيه ثم الوالي، أي إن الولاية على الصبي تكون حسب التسلسل الآتي :

- (أ) - الأب (ب) - وصي الأب (ج) - وصي وصي الأب (د) - الجد - أبو الأب -
- (هـ) - وصي الجد (لـ) - وصي وصي الجد (مـ) - الوالي

ثم القاضي أو وصي القاضي، وهذا الترتيب مبني على درجة الشفقة، فشفقة الأب تكون فوق شفقة الكل، وشفقة وصيه تكون فوق شفقة الـ جـدـ ، لأنـهـ مـرـضـيـ الأبـ ومـخـتـارـهـ، وشفـقـةـ الـجـدـ تكون فوق شفـقـةـ القـاضـيـ لـوـجـودـ الـقـرـابـةـ، وـمـاـعـداـ الـمـذـكـورـ منـ العـصـبـةـ كـالـأـخـ أوـ الـعـمـ أوـ غـيرـهـماـ كـالـأـمـ وـوـصـيـهـاـ فـلـيـسـ لـهـمـ الـإـ شـرـافـ عـلـىـ أـمـوـالـ

المحgor عليه، ولا يملكون الأذن للقاصر بالتجارة، وهذا الترتيب للأولاء هو في شأن المال، أما في قضايا الزواج فلأولياء ترتيب آخر.

**الملكية:** قالوا بأن الولي على المحgor عليه من صغير أو سفيه لم يطرأ عليه السفه بعد البلوغ هو الأب الرشيد ، ومن بعده تكون الولاية لمن أوصى به الأب ثم للحاكم، فإن لم يكن حاكم فالولاية تكون حينئذ لجماعة المسلمين، أي إن الولاية على الصبي تكون حسب التسلسل الآتي:

- (أ) الأب (ب) وصي الأب (ج) الحاكم (د) جماعة المسلمين
- والحجر على الصبي ينقسم على نوعين من الحجر هما:

الأول: حجر بالنسبة لنفسه.

الثاني: حجر بالنسبة لماله.

ولا تثبت الولاية المالية للجد والأخ والعم إلا بإيصاء الأب.

**الشافعية:** قالوا بأن ولـي الصبي هو أبوه ثم جده ثم وصي من تأخر موته من الأب والجد ثم القاضي أو نائبه لـ قول رسول الله ﷺ: «السلطان ولـي من لا ولـي له» (جامع الترمذى، ١١٠٨)، ولا ولاية لسائر العصبات كالأخ والعم كما لا ولاية للأم في الأصح ولاية مال أو ولاية النكاح، إذن فإن الولاية على الصبي تكون على التسلسل الآتي:

- (أ) الأب (ب) الجد (ج) وصي من تأخر موته من الأب والجد (د) القاضي أو نائبه.

**الحنابلة:** قالوا مثل ما قاله الملكية تماماً وهو ثبوت الولاية على الصبي والمجنون للأب ثم لوصيه من بعده ثم للحاكم، لكن إن جدد الحجر على الشخص بعد بلوغه فالولاية عليه للحاكم، لأن الحجر يفتقر إلى حكم حاكم وزوجـه يفتقر إليه وكذلك النظر في ماله.

إذن فحسب هذا المذهب إن الجد أب للأب لا ولاية له، وكذلك الأم لا ولاية لها ومتهمـها سائر العصبات ، ويـشترط لـمن يـوصـي بهـ الأبـ أنـ يكونـ عـدـلاـ وـتـتـقـلـ إـلـيـهـ الـوـلـاـيـةـ وـلـوـ كـانـتـ بـأـجـرـمـعـ وـجـودـ مـنـ يـقـومـ بـهـ مـجـاـنـاـ لـأـنـ نـائـبـ عـنـ الـأـبـ فـأـشـبـهـ وـكـيـلـهـ فـيـ حـالـ حـيـاـةـ (الجزـيريـ، ١٩٦٠ـ، ٣٥٧ـ)، هـذـاـ وـلـاـ يـجـوزـ لـلـوـلـيـ أـنـ يـتـصـرـفـ فـيـ مـالـهـ إـلـاـ بـمـاـ فـيـهـ مـصـلـحـتـهـمـاـ فـيـ تـبـرـعـ مـنـ مـالـهـ بـهـبـةـ أـوـ صـدـقـةـ أـوـ غـيرـهـمـاـ فـإـنـهـ يـلـزـمـ بـهـ إـذـاـ باـعـ لـهـمـاـ بـنـقـصـ (الجزـيريـ، ١٩٦٠ـ، ٣٥٧ـ)، إذن فإن الولاية على الصبي تكون على التسلسل الآتي :

- (أ) الأب (ب) وصي الأب (ج) الحاكم.

وفيما يأتي مقارنة ملخصة لأراء المذاهب الإسلامية حول درجات تسلسل - الولاية الاقتصادية المذكورة:

### الجدول يبين الولاية الاقتصادية على المحجور عليهم في الشريعة الإسلامية وفقاً للمذاهب الإسلامية: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة

المذاهب	سلسل الولاية الاقتصادية
الحنفية	١- الأب . ٢- وصي الأب . ٣- وصي وصي الأب . ٤- الجد . ٥- وصي الجد . ٦- وصي وصي الجد . ٧- الوالي . ٨- القاضي أو وصي القاضي .
المالكية	١- الأب . ٢- وصي الأب . ٣- الحاكم
الشافعية	١- الأب . ٢- الجد . ٣- وصي من تأخر موته من الأب والجد . ٤- القاضي أو نائبه
الحنابلة	١- الأب . ٢- وصي الأب . ٣- الحاكم.

ويبين لنا الجدول يبين لنا الأهمية الكبيرة التي توليهما الشريعة الإسلامية بمسألة الأهلية الاقتصادية لدخول أي فرد من المجتمع الإسلامي إلى النشاطات الاقتصادية لأجل تجنب الهراء والتبذير والتلف في الثروات المالية والنقدية لأفراد الأمة، ولتحقيق الرشد والعقلنة في إنفاقها واستثمارها، وعدم السماح ببقاء أي فرد من المجتمع الإسلامي خارج دائرة تلك الرشادة لينال الجميع حقوقهم الاقتصادية بمساواة تامة لا تفضيل فيها لأحد على أحد.

#### الوصي وشروطه

الوصي: هو الذي وكل إليه أمر المحجور عليه سواء أكان التوكيل من الأقارب أو من الحاكم ويجب أن يكون مشهوراً بالدين والعدالة والرشد سواء أكان رجلاً أم امرأة (سابق، ١٩٨٣، ٤١٢) فعلى سبيل المثال : أوصى عمر إلى حصة  $\frac{1}{4}$ ، والواجب على الوصي أن يعمل في مال اليتيم والمحجور عليه ما ينميه ويزيد منه، ويجوز عند الإمام مالك للوصي وللأب أن يشتريا من مال اليتيم لأنفسهما وأن يبيعَا مال أنفسهما بمال اليتيم إذا لم يحابيا أنفسهما (سابق، ١٩٨٣، ٤١٢) .

#### التنزه عن الولاية عند الضعف

عن أبي ذر  $\ddagger$  قال: قال لي رسول الله  $\mathbb{C}$ : (يا أبي ذر إني أراك ضعيفاً وإنني أحب لك ما أحبلنفسي فلا تأمرن على أثثين ولا تولين مال يتيم ) (النووي، ٢٠٠٣، ٦٧٥) عنه قال قلت يا رسول الله ألا تستعملني؟ فضرب بيده على مَنْكِي ثم قال يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيمة خزي وندامة، إلا من أخها بحقها، وأدّى الذي عليه فيها ) (النووي، ٢٠٠٣، ٦٧٦)، وكذلك قوله إنكم سترحصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيمة ) (النووي، ٢٠٠٣، ٦٧٧) .

#### الولي يأكل من مال اليتيم

يقول الله سبحانه وتعالى: [مَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَا يَسْتَعْفِفُ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ] [النساء: ٦]. أفادت هذه الآية أن لولي الغني لاحق له في مال اليتيم ،

وأن أجر ولايته مثوبة له من الله، فنفرض له الحاكم شيئاً حل له أكله (سابق، ٤١٢، ١٩٨٣).

أما إذا كان فقيراً فله أن يأخذ من ماله بالمعروف، أي المعروف في أجراه مثله لمثل العمل الذي يقوم به، قالت أم المؤمنين - عائشة رضي الله عنها - في هذه الآية: أنها نزلت في ولد اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله إن كان فقيراً أكل بالمعروف (سابق، ٤١٢، ١٩٨٣)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ (سابق، ٤١٢، ١٩٨٣) فقال: إني فقير ليس لي شيء ولدي يتيم فقل كل من مال يتيمك غير مسرف ولا مبادر ولا متأثر (ولا مبادر: أي مبادر كبر الأيتام وبلوغهم الحلم، ولا متأثر: أي جامع للمال) (سابق، ٤١٢، ١٩٨٣)، والمراد النهي عنأخذ أكثر من أجراه مثله (سابق، ٤١٢، ١٩٨٣).

### النفقة على الصغير

- يقول الله تعالى: [وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءِ أَمْوَالَهُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِيَاماً وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَأَكْسُوْهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قُوْلًا مَعْرُوفًا] [النساء: ٥]، قال القرطبي : الوصي ينفق على اليتيم على قدر ماله وحاله (سابق، ٤١٢، ١٩٨٣) وكالآتي:
- فإن كان صغيراً وماله كثير اتخاذ له ظئراً وحواضن ووسع عليه في النفقة.
- وإن كان كبيراً قدر له ناعم اللباس وشهي الطعام والخدم.
- وإن كان دون ذلك فبحسبه.
- وإن كان دون ذلك فخشن الطعام واللباس قدر الحاجة.
- فإن كان اليتيم فقيراً لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال.
- فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين الأخضر فالأخضر وأمه أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به ولا ترجع عليه ولا على أحد.

### المطلب الثاني - الوظائف الاقتصادية لقوانين الحجر

أن لقوانين الحجر وظائف عديدة تتمثل بالآثار الاقتصادية والإيجابيات العديدة عند تطبيقها على أرض الواقع، من هذه الإيجابيات:

١. الحفاظ على الكيان الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما لفرد من أفراد المجتمع الإسلامي، وذلك من خلال صيانة كرامة الإنسان وجعله يعيش حياة كريمة كأي فرد آخر من أفراد المجتمع من خلال صيانة أمواله ومتلكاته الفردية من التصرفات الاقتصادية السيئة وغير الرشيدة وغير العقلانية له.
٢. المحافظة على الملكية الفردية وترسيخ سبل تمييتها وتطورها من خلال حمايتها من شتى طرائق الاستيلاء عليها سواء كان استيلاءً فردياً أو حكومياً أو غيرها.
٣. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي السياسي من خلال عدم السماح بهدر أي جزء من أموال المجتمع وتحقيق التعاون والتعاضد بين أفراد المجتمع

أنفسهم وبينهم وبين السلطات القضائية عند تطبيق هذه القوانين، حيث يكون هناك ترسیخ للعلاقة بين المحجور عليهم وأولياء أمورهم وبينهم وبين الدولة في حالة فقد الولاية القرابية.

٤. الحفاظ على المصالح الفردية والجماعية في آن واحد: في المنظور الاقتصادي الإسلامي هناك علاقة قوية وتكاملية بين هاتين المصلحتين، لأن تحقيق أي منها تؤدي إلى تحقيق ما يأتي:

- توفير الخدمات الضرورية واللزمة لعمليات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الضروري لأموال المحجور عليهم.

- إنقاذ المحجور عليهم من أن يصبحوا عالة اقتصادية ومرضًا اجتماعياً على المجتمع وذلك من خلال حماية مصالحهم الاقتصادية الفردية من الدمار والإفلاس باستثمارها وتنميتها ومن النفا في حالة عدم استثمارها وإنفاق المستمر منها، وهذا يعني إفادة المحجورين عليهم من نوافذ ثلاثة هي:

الأول: حمايتهم من الوقوع في الفقر والمسكنة والعوز، إذ بوقوعهم فيها يتحولون إلى فئات اجتماعية عالة ومشلولة على المجتمع الإسلامي.

الثاني: حماية مصالحهم الاقتصادية المختلفة من الإفلاس والدمار، لعدم قدرتهم من إدارتها إدارة اقتصادية صحيحة مما يعرضها للخسارة والانتكاسة.

الثالث: حماية أموالهم وثرواتهم من الانحراف والذوبان من عدة نواح، أحدها عدم رشدتهم في الإنفاق منها، وثانيها تعريضها إلى الذوبان من خلال الصدقات الواجبة، إذ (المال جميعه يجب أن يدخل إلى أيدي القراء كل أربعين عاماً ينفقونه على أنفسهم) (العش، ١٩٩٨، ٣١)، لأن نسبة الزكاة في التبروات النقدية هي ٥٢,٥% مما يعني تعريضاً إلى الانحراف خلال أربعين سنة إذا لم يستثمر، وهنا تشجيع الشريعة على استثمار أموال المحجور عليهم تأتي لإنفاذ هذه الأموال من التعطل والاكتaz غير الاستثماري وتوجيهها إلى الاستثمارات الضرورية لإفادتهم وإفادة المجتمع في الوقت نفسه.

- تدريب المحجور عليهم وإكسابهم المهارة والخبرة لدخولهم مستقبلاً إلى النشاطات الاقتصادية من خلال تعيين أشخاص معينين للإشراف على أموالهم والتصريف الاقتصادي الرشيد فيها حتى لا تبدد ولاتهدر هذه الأموال في مجالات اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية غير نافعة ومصرة.

أما بالنسبة للمصالح الاجتماعية فإنها تتحقق ما يأتي:

- تخفيض نسبة الإعاقة: وذلك بحماية وتنمية أموال المحجورين عليهم من الأطفال المجانين والمغفلين وخلق كيان اقتصادي يلكل واحد منهم لك يعالوا من ثرواتهم وليس من ثروات الآخرين أو الدولة.

- حماية الأموال النقدية والعينية في الاقتصاد القومي: تعرؤوس الأموال النقدية والعينية ثروات اقتصادية أساسية لإحداث الارتفاع والتطور الاقتصادي في

البلد لذلك فان صيانتها تعد ي صيانة المجتمع من التخلف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

- الحفاظ على روح التعاون والتعاضد بين أفراد المجتمع و لاسيما عندما تحرر على أموال المدينين لصالح الغراماء لأجلبقاء الإقراض من دون فوائد بين أفراد المجتمع لما لها من آثار إيجابية على النشاطات الاقتصادية وازدياد مختلف الاستثمارات في البلد .

- تحجيم ملكيات الفردية الطاغية من خلال قانون الوراثة ، لأن التركة لو انتقلت إلى أو أفراد معينين كما تحدث في الأنظمة الاقتصادية الوضعية لتصبح أداة قوية لخلق ملكيات فردية طاغية و إلى خلق فئات قوية مسيطرة على الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحكمهم بالنظام السياسي للدولة حسب مصالحهم الطبقية، أما قانون الوراثة الإسلامي فإنه يؤدي إلى تفتيت الملكيات الكبيرة للثروات والأموال وفي الوقت نفسه فإن قانون الوصية الذي يسمح للمريض المخوف عليه من الموت إلا يصاء بثلث أمواله هو أيضاً يؤدي إلى تحقيق المصالح الاجتماعية، لأن المريض من الممكن - المحتمل - أن يوصي بذلك الثالث لجهات البر والخير والجهات العامة مما يعني الوصية بخلافها لأجل المصالح العامة لخلق المنافع العامة من خلالها (السباعي، ١٩٦٠، ٢٠٤)، وكل هذا يعني تحقيق المصالح الاجتماعية من قانون الحجر.

- دام الاقتصاد الإسلامي يعتمد في مسأله الملكية على مبدأ الاستخلاف والتسخير الذين بدوريهما يعتمدان على حقيقة عقائدية تمثل بملكية الله للسماء والأرض وما بينهما كافية، ومن ثم تسخيرها لسيطرة البشرية واستخدامهم عليها لإعمارها وتحقيق رفاه والخير للدنيا والآخرة فإن صيانة ثروات الأفراد ما هي إلا صيانة لثروات المجتمع ، وتحقيق مصالحهم ما هي إلا تحقيق لمصالح المجتمع بشكل عام وذلك حالة تكاملية بعيدة كل البعد عن التناقض والتضاد فيما بينهما.

الاستنتاجات

توصي الباحث من خلال هذا البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. يعير الاقتصاد الإسلامي اهتماماً كبيراً بالنشاطات الاقتصادية ويربطه بالعقائد والرشد الاقتصاديين، وقوانين الحجر كفيلة بتحقيق هذا الربط فيما بينهما.
  ٢. قوانين الحجر في الشريعة الإسلامية ضمانة أكيدة لإيصال المجتمع الإسلامي إلى الرفاهية الاقتصادية والرخاء المادي، وذلك من خلال صيانة ثروات المجتمع وإبعادها عن الإنفاقات التبذيرية وغير الصحيحة وكذلك من خلال صيانتها واستثمارها وإنمائها لصالح أصحابها ومن ثم لصالح المجتمع واقتصاده القومي.

٣. قوانين الحجر لا تعنى القضاء على الملكيات الشخصية وإنما هي تنظيم وترتيب لها لأجل تحقيق المصالح الفردية والجماعية في آن واحد.
٤. إن هذه القوانين تقوم بصيانة الكيان الاقتصادي والاجتماعي لجميع أفراد المجتمع الإسلامي بغض النظر عن جنسياتهم رجالاً كانوا أم نساءً و يجعلهم عناصر اقتصادية واجتماعية قوية وفعالة في العمليات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
٥. إن الشمول بقوانين الحجر يكون مؤقتاً ومتوازياً مع ظهور فئات اجتماعية غير مالكة للأهلية الاقتصادية في تصرفاتها الاقتصادية، فإذا انقضت هذه اللا أهليات ينتهي تطبيق هذه القوانين.
٦. إن هذه القوانين تعد منظمة لقاعدة الحرية الاقتصادية التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ من خلالها يتم تنظيم عمليات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والتصرفات الأخرى بالثروات المالية كافة لأفراد المجتمع المشمولين بتلك الأحكام.
٧. إن قوانين الحجر في إطارها الاقتصادي تعد وسيلة فعالة من الوسائل الاقتصادية للتحكم والسيطرة على الاقتصاد وتوجيهها نحو المسارات التي تؤدي إلى إحداث النمو والتطور وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية فيه.

### الوصيات

نظراً للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها قوانين الحجر في تنظيم النشاطات الاقتصادية وال النفقات الاستهلاكية والاستثمارية الفردية والنفقات الواجبة والتطوع، ثم تحديد وترتيب الحرية الاقتصادية المنوحة للفئات الاجتماعية وال مجالات الاقتصادية المختلفة في اقتصاد الأمة يوصى الباحث بما يأتي:

١. على الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين على حد سواء الإلمام بهذه القوانين و دراستها وإغناء الفكر الاقتصادي والاجتماعي بها وبيان أهميتها في الدراسات المختلفة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية.
٢. الاهتمام بالجهات الإدارية والفقهية والخططية الضرورية التي يجب الرجوع إليها عند تحديد الفئات الاجتماعية وال المجالات الاقتصادية التي لا يسمح لها بالدخول إلى النشاطات الاقتصادية المختلفة والتي توضع عليها قوانين الحجر و تستبعد منها، وذلك لأجل تسهيل العمليات الإدارية الضرورية للعمليات التنموية.
٣. وختاماً يوصى الباحث كل الأقلام الخيرية الخوض في دراسة هذه القوانين لأجل توضيحها وإعادة الاعتبار لأفراد المجتمع المشمولين بالحجر ويزار دور وتأثير كل واحدة منها في العمليات الاستثمارية والتنمية وبيان العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها الاقتصاد الإسلامي لكل منها.

### المراجع

١. القرآن الكريم.
٢. بن قدامه، الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد ، المغني ، ج٤، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .
٣. البيجوري، الشيخ إبراهيم، حاشيته على شرح العلامة ابن القاسم الغزي على متن الشيخ أبي شجاع في مذهب الإمام الشافعى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ج١ ، مصر ، ١٣٤٣ هـ.
٤. الجزيري، عبد الرحمن، الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٢ ، ط٧ ، دار أحياء التراث العربي، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٦٠ .
٥. الحسناوي، كريم مهدي، مباديء علم الاقتصاد، مطبعة أوقيانوس حسام، بغداد ، ١٩٩٠ .
٦. الخطيب، الشيخ محمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج ، ج ٢ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ .
٧. الخيراني للشيخ عبدالقادر بن عبدالكريم ملخصة المذاهب الأربعة ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ .
٨. الدمياطي، أبو بكر محمد شطا ، إعانة الطالبين ، ج ٣ ، مطبعة مصطفى محمد، مصر ، بدون تاريخ.
٩. الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدله ، ج ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط٤ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ .
١٠. سابق، سيد ، فقه السنة ، ج ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٤ ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .
١١. السباعي، مصطفى، اشتراكية الإسلام دار المطبوعات العربية ، ط٢ ، دمشق ، ١٣٧٩ هـ ، ١٩٦٠ .
١٢. الطاهر، عبدالله، والزعبي، بشير، و اليوسف، عبدالله، الاقتصاد السياسي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٢ .
١٣. عاشور، احمد عيسى، الفقه الميسر ، ج ٢ ، مطبعة النهضة، مصر ، ١٩٨٤ .
١٤. العربي محمد بن قاسم ، فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ الت قريب ، دار المثلث للطباعة والنشر ، بغداد ، بدون تاريخ.
١٥. الغمراوي،الشيخ محمد الزهرى ، السراج الوهاج مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٣٤ .